المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation
تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

«الرصد الاستراتيجي»

- التوقعات العالمية ـ 2016
- نهاية الحقبة الأميركية:
  انسحاب واشنطن من الشرق الأوسط
- ماذا تعني الانتخابات الرئاسية الأميركية
  لعام 2016 بالنسبة للشرق الأوسط
- تنظيم داعش وجبهة النصرة:
  مصادر القوة
- قوات المعارضة السورية المسلحة في حلب

العدد الثاني
شباط ٢٠١٦

الرصد الإستراتيجي

شباط 2016

المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٦ الموافق جمادى الثانية ١٤٣٧هـ

العدد: الثاني

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
P.o.Box: 24 /47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

- **التوقعات العالمية ٢٠١٦- المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن** ٧
  - دور أميركا المتغير في العالم ٧
  - البحث عن إستراتيجية صحيحة لعصرنا ٩
  - تحدي القيادة الأميركية ١١
  - المطلوب: إستراتيجية أميركية في سوريا والعراق ١٣
- **نهاية الحقبة الأميركية: انسحاب واشنطن من الشرق الأوسط** ١٧
- **ماذا تعني الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام ٢٠١٦ بالنسبة للشرق الأوسط** ٢٣
- **تنظيم داعش وجبهة النصرة: مصادر القوة** ٣٣
- **قوات المعارضة السورية المسلحة في حلب** ٣٩

تقرير التوقعات العالمية ٢٠١٦ [١]

صدر هذا التقرير السنوي عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وهو مؤلف من عشرة فصول تتوزع على ١٤٣ صفحة، يتناول كل فصل منها إقليماً ما أو قضية دولية من منظار أميركي. وقد أخترنا منه العناوين الأساسية المتعلقة بالشرق الأوسط ونعرضها فيما يلي:

دور أميركا المتغير في العالم [٢]

كاثلين هيكز، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن – ٢٠١٦، ص: ١٢–١٤

يستيقظ الأميركيون كل يوم على أزمة تجعل العالم خارج سيطرتهم. في أوروبا يتواجه حلفاؤنا وشركاؤنا مع العدوان الروسي، بدءا من هجمات قراصنة الكمبيوتر إلى القوة العسكرية التقليدية والتركيز مجددا على الأسلحة النووية. أما في آسيا، فيمكننا مشاهدة صور الأقمار الصناعية للأنشطة العدوانية في بناء الجزر الصينية على نطاق واسع باعتبارها مؤيدة للنظام الصيني الذي يسيطر على المجال الجوي والبحري بعيدا عن شواطئه. **لكن لا يوجد منطقة فيها اضطرابات كمنطقة الشرق الأوسط** من الدور الإيراني المزعزع للاستقرار إلى الفوضى في ليبيا إلى الدمار الشامل في سوريا والعراق. **إن النظام الدولي يتحول نحو طرق غير واضحة المعالم.** وقد أشار النقّاد إلى فشل إدارة أوباما في التعبير عن رؤيتها لدور الولايات المتحدة في العالم المتغير. لذا يتعين على صناع القرار في الولايات المتحدة تذكر ثلاثة عوامل عند وضع مثل هذه الرؤية.

العامل الرئيسي الأول في تشكيل دور الولايات المتحدة اليوم هو التناقض بين استمرارها كقوة عظمى بالتوازي مع تقليص نفوذها العالمي. **ومن المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.** أما كيف يمكن للولايات المتحدة ممارسة القوة، والى أي حد قررت القيام بذلك، يختلف الوضع بحسب المنطقة والقضية. على سبيل المثال المشاكل الناجمة عن "ضمور الدولة" والتي يصعب معالجتها عبر أدوات السياسة الخارجية الأميركية الحالية. إضافة إلى ذلك فإن

١– هذا القسم ترجمة وإعداد آمنة رزق / ملف البحث الراجع

٢- Kathleen H. Hicks , America's Changing Role in the World, Center for Strategic and International Studies- (CSIS) 2016

قيادة حلول طويلة الأجل كتعزيز قدرة الولايات المتحدة على الحكم في أماكن مثل العراق تحتاج إلى استثمارات على مدى عدة أجيال وفي مجمل الأنشطة الحكومية وبمقاربة "متعددة الأطراف" أي بالتشارك مع قوى دولية أخرى. وقد ثبت أن الولايات المتحدة لا تمتلك الصبر الكافي وليست بارعة لمثل هذه الاستراتيجيات الطويلة والمتعددة الأطراف. من ناحية أخرى، تتجه القوة الأمنية التقليدية للولايات المتحدة لان تكون أكثر تأثيرا عند وجود دول منافسة حازمة مثل إيران وروسيا، وكوريا الشمالية، والصين. ومع ذلك، تجد الولايات المتحدة حتى في هذه الحالات صعوبة في ردع مجموعة واسعة من الاستفزازات والأفعال القهرية التي تتعارض مع مصالحها الأمنية.

العامل الثاني، **هو الحصول على دعم الشعب الأمريكي للانخراط الدولي**. وإذا كان هناك من موضوع في الإستراتيجية الأميركية الكبرى التي استمرت على مدى السنوات ال ٧٠ الماضية، فهو أن تأخذ الولايات المتحدة عموما دورا قياديا في العالم لصالح المصالح الأمريكية. وقد ظلت تلك المصالح نفسها متناسقة بشكل ملحوظ : ضمان أمن المواطنين الأميركيين والأراضي الأميركية، والتمسك بالتزامات المعاهدة لتشمل أمن حلفائها، وضمان النظام الاقتصادي الليبرالي الذي يُمكن المؤسسة الأميركية من المنافسة العادلة، ودعم سيادة القانون في الشؤون الدولية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. وقد صاغت كل إدارة رئاسية هذه المصالح بشكل مختلف إلى حد ما، وبالطبع انتهجت كلا منها مسارا معينا خاصا بها في السعي لحمايتها، ولكن المبادئ الأساسية لم تختلف بشكل ملحوظ.

العامل الثالث الذي يتعّين على صنّاع القرار أخذه بعين الاعتبار : **هو مقاربة "الانخراط الانتقائي"** في السياسة الخارجية الأميركية، لان الولايات المتحدة لم يكن لديها الرغبة ولا المال الكافي للعمل في كل مكان وفي كل وقت في العالم أو مع نفس أدوات القوة. وعلينا دائما أن نفكر في المخاطر وتكلفة الفرصة البديلة وتحديد الأولويات. ثم إن وضع الميزانية الحالية يجعل المشكلة أصعب لجهة تحقيق استثمار امني وعسكري ينبغي تحفيزه، من خلال زيادة الميزانيات و / أو من خلال الإصلاحات المؤسساتية الأكثر عدوانية وخفض تكلفة البنية التحتية. ومع ذلك، عندما يصل الأمر لاستخدام القوة الأميركية لتحقيق غايتنا، يجب أن نكون على استعداد لمفاجأة أنفسنا. وقد سخر روبرت غايتس من هذا الأمر عام ٢٠١١ عندما قال إن لدى الولايات سجلا مثاليا في التنبؤء بأزماتنا القادمة إلا أننا لم نحصل مرة على هذا الميزة. **إن التناقض بين هيبة القوة العظمى وتقليص النفوذ، والميل الأميركي نحو الانخراط الدولي واقتراب حتمية الانخراط الانتقائي كلها حقائق يجب ان يفهمها رؤساء الدول وواضعو السياسات الأميركية**. إن معرفة طبيعة التحول في النظام الدولي وتصميم مجموعة فعالة من الأدوات الأمنية الأميركية داخل الولايات المتحدة هي مهام ضخمة وغير مسبوقة. وهي نفس المهمة التي يواجهها "الحكماء" الذين ساعدوا على تشكيل المقاربة الأميركية للشؤون العالمية نهاية الحرب العالمية الثانية. ظروفنا اليوم هي على حد سواء قاسية، وتتطلب منا إعادة نظر مماثلة في استراتيجياتنا وقدرتنا على تأمين مصالح الولايات المتحدة الأميركية.

البحث عن إستراتيجية صحيحة لعصرنا [٣]

مايكل ج. غرين – المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن – ٢٠١٦، ص: ١٥–١٨

تبدو الولايات المتحدة في موقف دفاعي في كل مكان. باشرت الصين باستصلاحات قاسية وبرنامج تحصين جنوبي بحر الصين ودعت إلى نظام أوراسي جديد من شأنه تقليل تحالفات الولايات المتحدة، فيما تواصل روسيا اليوم تحدي الناتو عن طريق نشر القوات النظامية داخل أوكرانيا والآن في سوريا وإيران، أما بالنسبة لإيران، فعلى الرغم من عدم وضوح معالم الاتفاق على المواضيع النووية، يسعى وكلاء الأسلحة عبر الشرق الأوسط إلى تحقيق أهداف كاملة وغير منقوصة. **إن سعي الدولة الإسلامية لخلافة عنيفة وقمعية قد أَضعفت ولكن مع بقائها قوية بوجه عام.**

وإذا كان هناك من حاجة لإستراتيجية أميركية متماسكة كبرى فهي الآن موجودة. ولكن هل تقدر الولايات المتحدة على صياغة وتنفيذ إستراتيجية كبرى ؟ تتطلب الإستراتيجية الكبرى تعريفا واضحا للتهديدات والأهداف؛ تحديد أولويات الجهود؛ ودمج الدبلوماسية، ووسائل اقتصادية ومعلوماتية وعسكرية لمواصلة تلك الأهداف. لقد صُمم النظام الديمقراطي الأميركي لخوض مثل هذه المركزية في صنع القرار وممارسة السلطة في فرع واحد من الحكومة. وحتى الآن، فإن الولايات المتحدة قد صاغت مرارا ونفذت استراتيجيات كبرى ناجحة طوال تاريخ الجمهورية على الرغم من اشتباه المؤسسين من تآمر المؤسسات الأوروبية. ففي نصف الكرة الغربي رسّخت الحكومة الأميركية حدودا ملائمة أواخر القرن التاسع عشر ؛ وأصبحت قوة عظمى في المحيط الهادئ مطلع القرن، ووحّدت التحالفات الديمقراطية في أوروبا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وهزمت سلميا الشيوعية السوفياتية قبل ٢٥ عاما. ولاحظ جون ايكنبيري أن الاستراتيجيات الناجحة تعززت في الخارج في فترة ما بعد الحرب على وجه التحديد بسبب الانفتاح والتنافس بين المؤسسات السياسية في الداخل، ما أدّى لتكريس فكرة وجود نظام دولي تقوده الولايات المتحدة.

هناك أوقات تصبح فيها العملية الديمقراطية الأميركية كثيرة النزاعات، بدلا من طمأنة الحلفاء والشركاء. وهناك أيضا أوقات يستسلم فيها القادة السياسيون الأميركيون للشك حول قدرة البلاد على قيادة الشؤون العالمية. إن أحداث ما بعد العراق قلّلت، من وجهة نظر أميركية، من أهمية الدولة الأمة، ومن توازنات القوى، والصراعات حول الانظمة الإقليمية الناشئة في آسيا، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط. الصين وروسيا، وقد ملأت إيران هذه "المناطق الرمادية" سواء عبر الحرب والانخراط أو الإستراتيجيات الزجرية المصممة لتقليص النفوذ الأمريكي وتهميش حلفاء الولايات المتحدة. إن

٣- Michael J. Green , Seeking the Right Strategy for Our Time, Center for Strategic and International Studies, (CSIS) - 2016

إنخراط أميركا مع موسكو وبكين وطهران، في المناطق ذات الاهتمام المشترك فيستحق التقدير، ولكن عن طريق تقديم هذا الانخراط على أنه "إستراتيجية كبرى" في حد ذاته، عزّزت إدارة أوباما الانطباع بأنها تنازلت عن المبادرة الإقليمية لصالح القوى الرجعية.

من ناحية أخرى، يتجاهل الواقعيون الذين يجادلون لأجل استراتيجيات تنافسية بحتة مع هذه الدول، **الموقف المعقد للحلفاء والشركاء الذين، وفي معظم الحالات (خاصة مع روسيا والصين)، ليسوا على استعداد للدخول في إستراتيجية صفرية تذكرهم بالحرب الباردة**. لذلك يجب على إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى استعادة الجغرافيا السياسية كتفاهم تأسيسي للعلاقات بين دولة وأخرى، ولكن مع إدراك أن القيادة تعتمد على إظهار مصداقية البدائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية، بدلا من محاولة إنهاء العلاقات بين الدول الاقليمية مع القوى الثورية أو الرجعية في المحيط المجاور لهم.

وغني عن القول إن النمو الاقتصادي المستدام في الداخل لا غنى عنه لدور هذه القيادة في الخارج، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا الأمر ذريعة لتخفيض النفقات. ولا تملك الولايات المتحدة الخيار لترك النظام العالمي المتنازع عليه لبضع سنوات ثم العودة إلى المنافسة. في الواقع، ان العديد من الخطوات والتي من شأنها تعزيز النفوذ الأميركي في الخارج على المدى القريب سوف تضيف حيوية على الاقتصاد الأميركي في الداخل.

إن تجديد التأكيد على تعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المرأة، وسيادة القانون، والمجتمع المدني، سوف يخلق مجتمعات أكثر عدلا واستقرارا وازدهارا في الخارج، مع استهلاك فعّال وحماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية. تريد معظم الدول في العالم، وأكثر من أي وقت مضى، مزيدا من التعاون الدفاعي والاقتصادي مع الولايات المتحدة، وليس أقل من ذلك. والسؤال الأهم هو ما إذا كان يمكن لواشنطن تحديد الأولويات وتوحيد هذه الأدوات من الانخراط الاقتصادي والعسكري والمعياري للاستفادة من هذا الاتجاه الجديد. في استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب أوائل العام ١٩٢٠. رأت أغلبية كبرى من الرأي العام الأميركي انه كان من الخطأ الانضمام في الحرب العظمى. وبحلول أواخر العام ١٩٣٠ –عندما بدأت ألمانيا واليابان بتهديد النظام في أوروبا والمحيط الهادئ – تغيرت نتائج استطلاعات معهد غالوب، وبدأت الغالبية العظمى من الأميركيين تردد ان الأمة كانت على حق في قتالها سابقا لعقدين من الزمن. في منتصف العام ١٩٧٠ مع اعتراض الرأي العام الأميركي على حرب فيتنام، خفّض الكونغرس النفقات الدفاعية وتعثر الرئيس في إدارة السياسة الخارجية.

تقترح استطلاعات الرأي اليوم انتعاشا مماثلا تأييدا لدور عالمي أميركي. **وعادت قضية الأمن القومي لتحتل الحيز الأوسع من اهتمام الجمهوريين**، بينما تظهر استفتاءات بيو أن أغلبية كبيرة من الأميركيين تدعم اتفاق الشراكة الاقتصادية– الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP). وعلى الرغم من الشعبوية الهائجة إبان الانتخابات التمهيدية عند كلا الحزبين، هناك سبب للاعتقاد أن المرشحين الذين يؤيدون حالة قوية للانخراط الدولي سوف يفوزون في النهاية.

تحدي القيادة الأميركية [٤]

جايمس أي لويس – المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن – ٢٠١٦، ص:١٩– ٢١

تطلب إصلاح الإضرار التي لحقت بالنفوذ الأميركي من حرب فيتنام حوالي عقد من الزمن تقريبا. هذه المرة ستكون أصعب. في عام ١٩٧٥، واجهت أميركا منافسا موحدا وبطيئا. واحتاج القادة الأوروبيون دعما اميركاً ضد الاتحاد السوفياتي. لم تكن الصين والدول الكبرى من الجنوب العالمي قوية بشكل كاف كما أنها لم تكن تسعى بفعالية للعب دور في الشؤون الدولية. ونواجه اليوم العديد من المنافسين وسمتهم الوحيدة المشتركة هي الرغبة في توسيع نفوذهم، وغالبا ما يكون ذلك على حساب الولايات المتحدة وحلفائها المتداعين.

قد تكون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة غير أنها في الواقع وفي معظم الأقاليم تقع في مكان ثان أو ثالث. تهيمن البرازيل على أميركا الجنوبية، وتسعى روسيا لاستعادة سيطرتها على جوارها القريب، كما تسعى الصين إلى الهيمنة الإقليمية، أما الهند فلديها قدرات هي موضع حسد من أي قوة أوروبية، بينما تناور وتتنافس كل من تركيا وإيران ودول أخرى على الأفضلية والقيادة الإقليمية. وتظهر تجربة العراق وأفغانستان أن القوة العسكرية الساحقة لا تأتي دائما بنتائج سعيدة. وخلافا للحرب الباردة، نحن لا نخوض مسابقة عالمية إنما سلسلة من المسابقات الإقليمية، هناك بعض الجيوش في أماكن وفي أماكن أخرى لا يوجد. أميركا لا تمتلك إستراتيجية لهذه البيئة الجديدة. وليس لدينا التفكير الاستراتيجي لإنشاء تلك الإستراتيجية. ولو كان لدينا تفكير استراتيجي، لأدرك شخص ما أن الجهود التي استمرت ١٣ سنة لإحلال الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط كان من شأنها أن تنتج الفوضى. هذه دون شك أهداف نبيلة، ولكن النتيجة كانت حربين حققت الولايات المتحدة فيهما فوزا سريعا ثم خسرت، وذلك بسبب النقص في الموارد والتعهدات.

يوضح البنك الصيني للاستثمار في البنية التحتية الأسيوية (AIIB) مشكلة نقص النفوذ الأميركي، حتى عندما يتعلق الأمر بالأهداف المثالية.إن إبطاء التغير المناخي يشكل أولوية للولايات المتحدة. التنمية أولوية بالنسبة للهند والبرازيل وغيرها. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لن يقدم قروضا للفحم أو محطات الطاقة النووية. بينما يقوم بنك الاستثمار في البنية التحتية الأسيوية بهذا الأمر. على سبيل المثال تحتاج الهند إذا أريد لها أن تنمو إلى العشرات من محطات الطاقة الجديدة في العقد القادم وليس على رياح المزارع أو الألواح الشمسية.

٤– James A. Lewis, The Challenge to U.S. Leadership, Global Forecasts 2016, Center for Strategic and International Studies, , 2016

كل إقليم بحاجة إلى إستراتيجية مناسبة وأيضا إلى الاعتراف بإمكانات وحدود القوة الأميركية. في الوقت ذاته سوف تتطلب هذه الإستراتيجية قرارات بشأن ماذا نريد –وأي المناطق أكثر أهمية من مناطق أخرى – وعلى ماذا نتوقع أن نحصل. تتطلب بعض المناطق مواجهة، والبعض الأخر يتطلب التعاون وثمة عدد قليل يمكن أن يترك لسبيله. نادرا ما يعمل الإكراه فيما الوعظ ليس خيارا. ويكمن التحدي في بناء نهج عالمي متماسك بخصوص الجهود الإقليمية لتأمين الموارد اللازمة لها. هذا ليس رثاءً لزوال قوة أميركا، فالولايات المتحدة **تفتقر إلى إستراتيجية لهذه البيئة الجديدة،** ولكن حجم الولايات المتحدة وعدد سكانها وثرواتها سوف يضمن بقاءها في أعلى مرتبة بين البلدان. إلا أن أميركا تعاني من أزمة قيادة مزدوجة تجعلها تضرب بأقل من وزنها. والاضطراب السياسي الذي يشل الكونغرس قاس جدا كما انه يوصف بأنه أزمة دستورية. ويقابل هذه الأزمة السياسية ضعف فكري في السياسة الخارجية يترافق مع السياسات الأيديولوجية والنقاش الأكاديمي العبثي.

إن القيادة العالمية الأميركية ليست محصنة، وقد أصيبت بشدة منذ عام ٢٠٠١. وهذه القيادة لم تنشأ من القوة العسكرية أو التدخلات، ولكن من الأفكار القوية ومن خلق قواعد دولية ومؤسسات لتنفيذها، والتي يجري تحديها الآن ومحاولة استبدالها. وسوف يبقى الجوهر الفكري للسياسة الأميركية – الديموقراطية، تقرير المصير و سيادة القانون– قويا. ولكن هذه القيم بحاجة للانخراط المستمر مع القوى جديدة إذا أرادت أن تبقى مقنعة لعا لم تنتقل فيه القوة بعيداً عن شمال الأطلسي. **إن الثقة المفرطة والأهداف غير الواقعية أضرت بالولايات المتحدة في العالم، ومع البراغماتية والحظ، يمكننا أن نتعافى .**

المطلوب : إستراتيجية أميركية في سوريا والعراق [٥]

مليسا دالتون، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن – ٢٠١٦

أشارت مليسا دالتون في ورقتها إلى أنه بالرغم من استرداد بعض الأراضي في المناطق الشمالية بفضل الضربات الجوية للتحالف الذي بدأ حملته ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ خمسة عشر شهرا بقيادة الولايات المتحدة، ما زالت داعش تحافظ على زخمها العسكري في جذبها للمقاتلين والسيطرة على مساحات كبيرة في شمال وشرق سوريا وغرب العراق. كما وأعتبرت الكاتبة بأنه في هذه الاثناء، تأتي الضربات الجوية الروسية في سوريا، وبمساندة إيران للقوات الوطنية البرية، لتدعم نظام الأسد الذي أخفق في إستهداف بعض مجموعات المعارضة التي تتلقى المساعدة الأميركية لناحية التدريب والتسليح، بعد أن تباطأ نشاطها وبشكل كبير في مواجهتها مع نظام الاسد والمجموعات المقاتلة معه.

وأرجعت الكاتبة إخفاق جهود التحالف في إخراج داعش من معاقلها الرئيسية في العراق إلى عدة أسباب ؛ **منها الارتياب السنّي العميق** وتعهّد بغداد بالتقدم، **والظروف الإنسانية القاسية** الناتجة عن هذه الصراعات التي ساهمت في إرتفاع موجات الهجرة في العالم . بالإضافة **الى ضيق أفق الولايات المتحدة** في مواجهة المشاكل العميقة الجذور. كما عكس انتشار الولايات المتحدة في اقل من خمسين عملية خاصة لقواتها في شمال سوريا **إعترافا بتعثّر الحملة البرية الموجودة**، وعدم قدرتها على ملء الفجوة وحدها.وكانت الكاتبة قد إعتبرت أن من أغلب الأسباب التي ساعدت على بقاء داعش في مختلف تكويناتها منذ منتصف العام ألفين ثقتها بقلة من الحكام ورجال الامن المدعومين من السنة في سوريا والعراق. ناهيك عن وحشية داعش التي تجذب بعض المقاتلين، الا انها أبعدتها عن الغالبية الواسعة من المسلمين، حيث شكلت الاكاذيب إحدى نقاط الضعف لديها.هذا وأضافت الكاتبة بأن إنتداب داعش في حفظ الأرض والحكم في العديد من المجتمعات المغلقة، وعدم إمتلاكها نموذجا اقتصاديا دائما شكّلت نقاط ضعف إضافية. فالتقارير عن النقص في الغذاء والوقود، والإستعراض الإرهابي والعنفي اليومي، أمور أثبتت وجود صعوبات تواجه داعش في حكمها لهذه البلاد. ومع ذلك، ترى الكاتبة ضرورة القبول بداعش مع إستمرار غياب الطريقة السياسية البديلة لسنة سوريا والعراق .

وتقترح الكاتبة على الولايات المتحدة أن تمتلك إستراتيجية سياسية بديلة لسوريا والعراق في حال نجحت في تخفيض الدعم العسكري والاقتصادي لداعش. ويجب أن تتضمن هذه الإستراتيجية السياسية التدريب على إعادة بناء البلاد، **وتوخي الحذر من اختلاف وجهات النظر، والتكتم حول مصالحها**

٥- Melissa G. Dalton, Wanted: A US Strategy for Syria, Global Forecasts 2016, Center for Strategic and International Studies, 2016

وخسائرها على حد سواء، مستشفة العبر من الدروس التي تعلمتها من تجاربها في العراق وافغانستان. كذلك يجب على الولايات المتحدة وشركائها العمل أولاً مع السوريين والعراقيين لتأسيس هيكليات سياسية وعسكرية على مستوى كل من الحكومة المركزية والمستويات المحلية العليا لتمكين هذين البلدين من بناء نظام حكم قابل للتطبيق. وقالت الكاتبة بأن هناك بعض الآمال في تحقيق **لامركزية مشتركة في عراق موحد** في السنوات القليلة القادمة، **إلا أن الإصلاح في سوريا سيأخذ وقتاً أطول**.

ثانيا، صرّحت الكاتبة أن من شأن الزخم الناتج عن الاتفاق النووي الإيراني، وإتفاق خمسة زائد واحد الذي يضم روسيا، **أن يقود الجهود لمنح الحرب في سوريا نهاية سياسية**، مُعتبرةً أنّ اي طريقة قابلة للتطبيق في المرحلة الإنتقالية بعد تنحّي الاسد، من المحتمل أن تحتاج للعديد من السنوات. أما فيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية، فقد أشارت الكاتبة إلى الحاجة لمشاركة السوريين وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا . وخلصت إلى أن نقطة الإنطلاق لسير المرحلة الإنتقالية في سوريا تكون في هيكلية وضعتها محادثات جنيف، لا ترضي فقط المغتربين السوريين فحسب بل الزعماء المحليين ذات السمعة الجيدة. ولإنجاح هذه الجهود الدبلوماسية لا بد من **توسيع انتشار قوات حفظ السلام لحماية المدنيين وتمرير المساعدات الإنسانية والمساعدة في إعادة البناء، وعلى الأرجح إنشاء منطقة عازلة على الحدود التركية الجنوبية مع سوريا**.

وكخطوة ثالثة من الإستراتيجية، أشارت الكاتبة إلى إمكانية **تحشيد الشركاء الخليجيين والأتراك والأوروبيين لمساعدة السوريين في بناء قوات أمنية** قادرة على حماية المدنيين ومحاربة الإرهاب. فبالرغم من تضارب هذه الجهود، إلا أنها رأت ضرورة وضعها في خانة واحدة وإيجاد حالة من التنسيق ما بين هذه القوى وقوات حفظ السلام، لتفادي الحرج في صنع مثل هذه القوات على المدى الطويل. ومع ذلك تشدّد الكاتبة على أن لا قوات حفظ السلام ولا المنطقة العازلة ولا بناء قوات أمنية يمكن ان تنجح في حال غياب هيكلية سياسية قوية لسوريا الجديدة.وبالنسبة لدور الولايات المتحدة وشركائها في العراق، رأت الكاتبة أن على **الولايات المتحدة الضغط على بغداد لخلق هيكلية سياسية في نظام شامل وغير مركزي للحكم**، يرضي جميع الأطراف سنّة وشيعة.إلى ذلك، وجدت الكاتبة أنه بالإضافة لتقوية قوات الأمن العراقية، ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها الخليجيين أن يزيدوا من دعمهم لقوى العشائر السنية من خلال التمويل والتدريب المباشر. ويجب إرسال مستشارين عسكريين إضافيين للمساعدة في التدريب، والتنسيق فيما بين هذه القوى وبين قوات التحالف لحماية المدنيين وردع توغّلات داعش بعيدا عن الأراضي العراقية.

وتعتبر الكاتبة، انه في الوقت الذي تعمل فيه روسيا من أجل الحفاظ على موطئ قدم عسكري لها في منطقة الشرق الأوسط، تسعى إيران الى الحفاظ على إستراتيجيتها بالتأثير في العراق وإعادة تسليح حزب الله،وفي هذه الحالة سوف يكون على الولايات المتحدة أن تقرر إذا كان هناك قبول باهظ الثمن

للروس والإيرانيين مقابل الضغط على الأسد للتنّحي. كما ترى الكاتبة أن ما يمكن ان يخفف من هذه المخاطر، بذل المزيد من الجهود السرية لامريكا وشركائها من أجل تذليل مواقف مندوبي إيران المفوضين في الشرق الادنى والخليج، **وبناء روابط مع العراقيين والقيادة السورية الجديدة**. تختم الكاتبة باستنتاج مفاده أن التصدي لأي من هذه المخاطر سوف لن تكون سهلة ودون تكلفة. فالإستراتيجية لا تقتصر على حصر المهمة في إذلال داعش، فهي لن تقدم حلا دائما للصراعات في سوريا والعراق، ولن تبعد التهديد عن المصالح الأميركية. وسوف فالإدارة القادمة إلى معالجة هذه التحديات الرئيسية ومراعاة وجهات النظر ووضع إستراتيجية للخروج من المستنقع.

نهاية الحقبة الأميركية:
انسحاب واشنطن من الشرق الأوسط

ستيفن سيمون وجوناثان ستيفنسون، فورين أفيرز، عدد تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٦

سعت إدارة أوباما وبشكل واضح الى تقليص دور واشنطن في الشرق الأوسط، على الرغم من صعود "الدولة الإسلامية" (داعش) والحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضدها. ويلفت النقاد الى ان التغيير جاء بسبب رفض الإدارة للتدخل الاميركي في المنطقة، ولعدم رغبتها في الانخراط في العمليات القتالية الرئيسية، وبحسب بعض المحللين فان إيديولوجية الرئيس الاميركي باراك أوباما تقوم على تقليص الانخراط العسكري في المنطقة، وعدم رغبة الإدارة في استخدام القوات البرية في العراق أو في سوريا لا يعني انسحابا انما هو تصحيح لمسار استعادة الاستقرار الذي استمر لعدة عقود بفضل ضبط النفس الأميركي.

من الممكن القول أن **الانسحاب هو أقل من اختيار وأكثر من ضرورة**، ويزعم بعض المراقبين أن الواقعية في زمن عدم اليقين الاقتصادي والتخفيضات في الميزانية العسكرية الأميركية، وسياسة الولايات المتحدة التوسعية في المنطقة أصبحت باهظة التكاليف. ووفقا لهذا الرأي، تعد الولايات المتحدة، مثل المملكة المتحدة ضحية "التوسع الإمبراطوري المفرط". ويرى آخرون أن مبادرات السياسة الأميركية، وخاصة المفاوضات الأخيرة مع إيران بشأن برنامجها النووي، **جعلت المسافة أوسع بين واشنطن وحلفائها التقليديين في الشرق الأوسط**. ومع ذلك، فإن المحرك الرئيسي للانسحاب الأميركي ليس ما يحدث في واشنطن ولكن ما يحدث في المنطقة. فقد خفضت التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط فرص التدخل الأميركي الفعال إلى نقطة التلاشي، واعترف صناع القرار في واشنطن بذلك وتصرفوا على أساسه. وبناء على ذلك، يجب أن تتبع واشنطن سياسة الانسحاب المعتدل على الأقل لعدم المخاطرة بالمصالح الجوهرية للولايات المتحدة.

لا تحتاج واشنطن إلى سياسة الدفع للأمام، لأن مصالح الولايات المتحدة تتفق إلى حد كبير مع حلفائها وشركائها الاستراتيجيين في المنطقة، ويمكن تحقيق العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية جنبا إلى جنب مع الوجود العسكري الأميركي المتواضع. تتشارك الولايات المتحدة ودول الخليج العربي مهمة الحفاظ على إمدادات النفط وعلى الاستقرار السياسي. إلا أن دول الخليج العربي اليوم لا تقمع الجهاد

الذي يهدف الى الإطاحة بالرئيس الأسد وإلى ضرب إيران، بل على العكس له الدعم في سوريا على الرغم من نصائح واشنطن بكبح الرغبة السعودية الخاصة بالإطاحة بالنظام السوري، وتجنب ما قد يحصل بعد الأسد في سوريا أي عندما يحكمها المتطرفون. ويعتبر بعض الشركاء الإقليميين أنفسهم أقل مسؤولية أمام واشنطن، **وواشنطن تشعر بالتزام أقل بحماية مصالح هؤلاء الشركاء**، والتي تبدو على نحو متزايد ضيقة وبعيدة عن المصالح والقيم الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التطرف الإسلامي لظهور الهوية الاسلامية الحقيقية التي تعقّد التدخّل الغربي في الشرق الأوسط.

أصبحت مصالح العناصر الموالية للغرب وسياساتها متباعدة بصورة متزايدة عن المصالح الأميركية، على سبيل المثال خدم الجيش المصري لعقود العلاقات المصرية –الأمريكية. وبفضل انقلاب العام ٢٠١٣ وضع الجيش الجنرال السابق عبد الفتاح السيسي على رأس نظام استبدادي جديد، ويبذل الجيش المصري الآن المزيد من الجهد للسيطرة على مصر اكثر من أي وقت مضى. ولكن هذا نادرا ما يبشر بالخير بالنسبة لواشنطن: فالماضي هو المقدمة، حيث أدى قمع الجيش الوحشي لجماعة الإخوان المسلمين إلى زيادة العنف الجهادي، وقيام الولايات المتحدة بتجميد المساعدات المالية التي ترسل إلى مصر سنويا..

بات حضور سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في تضاؤل مستمر وتباينت مصالح الولايات المتحدة عن مصالح شركائها التقليديين في الشرق الأوسط، وتناقضت إمكانات القوة العسكرية الأميركية لإحداث تغيير كبير في المنطقة، كما ان اللامركزية في تنظيم القاعدة وظهور داعش، قد زادا من عدم التماثل بين القدرات العسكرية الأميركية والتهديدات الأكثر إلحاحا التي تواجه المنطقة. ومن شأن عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد داعش، على سبيل المثال،أن تنتج انتصارات رائعة ومرضية. ولكن تداعيات الصراع من شأنها أن تصل الى "الوطن" وتعبث بالاستقرار المحلي كما أن تعزيز المكاسب التكتيكية يتطلب إرادة سياسية مدعومة من الرأي العام الأميركي. وتكافح واشنطن للعثور على المكونات التي يمكن الاعتماد عليها من عملاء أو حلفاء في الحرب ضد داعش وإلا فإن الولايات المتحدة قد تخسر حربا أخرى في الشرق الأوسط.

ينطوي النهج القائم على مكافحة الإرهاب وداعش، على توجيه ضربات جوية عبر الطائرات بدون طيار وعمليات كوماندوس دورية مما يحمل مخاطر جسيمة. فالأضرار الجانبية للهجمات التي تقوم بها الطائرات بدون طيار الأميركية، على سبيل المثال، جعلت من الصعب على الحكومة الباكستانية توسيع التعاون مع الولايات المتحدة. لهذه الأسباب، يجب على صناع السياسة الأميركية طرح الشكوك حول جدية تحقيق النصر في الصراعات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها التدخل بقوة أكبر في سوريا مثل فرض منطقة حظر جوي ومناطق عازلة وتغيير النظام بالقوة، وتوجيه غارات جوية انتقامية محدودة ضد النظام ردا على استخدامه للأسلحة الكيميائية. هذه الخيارات تراجعت مع تدخل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله للدفاع عن سوريا، كي لا تفهم الأمور على أنها حرب بالوكالة بين الولايات

المتحدة وايران، مما سيؤدي الى تصاعد حدة الاشتباكات في باقي المنطقة، ويجعل التفاوض مستحيلا مع طهران لتقليص برنامجها النووي. ثم إن الصين وروسيا على استعداد لممارسة حق النقض ضد أي قرار للأمم المتحدة يجيز التدخل الاميركي، تماما كما اعترضتا على الكثير من القرارات.

إن مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية في الشرق الأوسط هي تحقيق الاستقرار الإقليمي، في الوقت الحاضر على الأقل. ومن شأن القيود المفروضة على القوة الأمريكية في الشرق الاوسط والتنافس بين الولايات المتحدة والصين أن يحول اهتمام الولايات المتحدة الاستراتيجي نحو آسيا والمحيط الهادئ. غير أن واشنطن بحاجة لتقنين قوتها في الشرق الاوسط إلا حين يظهر تهديد وجودي حقيقي لحلفائها الإقليميين، وهو أمر غير مرجح. بالمقابل يحاجج المنتقدون لسياسة ضبط النفس الأميركية، قائلين إن في غياب قوة أميركية مؤكدة ستدفع ايران أو أي من خصوم الولايات المتحدة لمزيد من الجرأة ما قد يؤدي إلى الحرب. إن تقييد سياسة ضبط النفس الاميركية قد تمنع ايران من مواجهة إسرائيل أو فعل أكثر من ذلك والدخول بقوة الى العراق وسوريا واليمن، أو أماكن أخرى من المنطقة خوفاً من افساد الاتفاق النووي وإحياء العقوبات المؤلمة التي دفعت طهران إلى طاولة المفاوضات في المقام الأول.

يجب الانتظار لمعرفة ما إذا كان التقارب هو نموذجا واعدا للعلاقات الأميركية الإيرانية، حيث تسعى إيران بشكل واضح لفرض نفوذها في أي مكان تستطيع فعل ذلك فيه، ومن الواضح أنه يمكنها السيطرة على المنطقة. وقد ساعد النفوذ الإيراني في العراق على ملء الفراغ الذي خلفه الغزو الأميركي. وطالما لا تزال بغداد تعتمد على الولايات المتحدة لمواجهة داعش، **يجب على واشنطن الإبقاء على دعم القوى السياسية العراقية المعتدلة والحد من نفوذ ايران**. إن الدعم الإيراني للمتمردين الحوثيين في اليمن والشيعة المنشقين في البحرين هو أكثر انتهازية من كونه إستراتيجي ولذا من غير المرجح حصول تول استراتيجي في ميزان القوة في هذين البلدين. في المقابل لا يرقى تدخل طهران في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى مستوى التحدي الاستراتيجي: لم تكن حركة المقاومة الفلسطينية حماس قادرة على ترجمة السخاء الإيراني إلى ميزة خطيرة على إسرائيل، ناهيك عن معارضة مصر والسلطة الفلسطينية لحماس. **يعود حضور إيران في لبنان وسوريا لعقود، ولكنها غير قادرة على تفادي تقسيم سوريا**. حتى اذا اختارت ايران جعل سوريا فيتنام لها، فإن أفضل ما يمكن فعله هو تثبيت الوضع الحالي وتقاسم المكافآت الهزيلة مع موسكو.

زعزع الاتفاق النووي مع إيران العلاقة مع دول الخليج العربي، ولكن المسؤوليات الاقتصادية والعالمية تفرض على واشنطن مكافحة الإرهاب والحفاظ على علاقة استراتيجية جيدة مع تلك البلدان، وخاصة المملكة العربية السعودية. وتحتفظ دول الخليج العربي باتصال ثقافي أقوى مع الولايات المتحدة أكثر من أي دول أخرى: قامت النخب الخليجية بإرسال أبنائها إلى الجامعات الأمريكية بدلا من الصينية والروسية، أو الدول الأوروبية. يجب على الإسرائيليين والخليجيين عدم الذعر، فالحكمة تملي وجودا عسكريا اميركيا اقليميا قابل للإستخدام لمنع توسع داعش بشكل أكبر (في الأردن، على سبيل المثال)،

ولردع الانتهاكات الإيرانية للاتفاق النووي والرد على أي تحركات ايرانية لزعزعة الاستقرار، مثل تدخل بري واسع النطاق في العراق. يجب أن لا تتغير البصمة العسكرية الأميركية في المنطقة، لذا ينبغي أن تبقي واشنطن على حاملة طائرات قتالية واحدة بالحد الادنى في بحر العرب والابقاء على العاملين في القواعد العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط. الحملة الجوية ضد داعش يجب أن تستمر، **فالقوات الأميركية لا تزال بحاجة إلى الانتشار في بعض الأحيان على أساس انتقائي** لقمع التهديدات الإرهابية أو حتى الاستجابة بطريقة محدودة للكوارث البيئية.

ولكن سياسة ضبط النفس تتطلب تجنب أي تدخل عسكري بري كبير من جانب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مقابل تشجيع الشركاء الإقليميين على تحمل المزيد من المسؤوليات تجاه أمنهم. بالإضافة إلى التأكيد على انسحابها العسكري تحتاج واشنطن إلى إعادة تقويم أولوياتها الدبلوماسية بعد الثورات العربية وخاصة في مصر وليبيا وسوريا، وقد أثبتت التجارب أن معظم مجتمعات الشرق الأوسط ليست مستعدة لاتخاذ خطوات هامة نحو الديمقراطية، وحتى المحاولات الأميركية للتشجيع نحو المزيد من التحرر السياسي في المنطقة ينبغي أن يكون أكثر حذرا. وينبغي أيضا أن يعترف المسؤولون الامريكيون بان تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين مستبعد جدا. وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قادرة على إفشال جهود صنع السلام وفي نفس الوقت الإفلات من العقاب، فهي كانت على ثقة بأن الأميركيين سوف يستمرون في محاولاتهم مهما حصل.

يجب على الولايات المتحدة أن تدعم دائما أهداف الديموقراطية والسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ولكن على المدى المتوسط، بدلا من التشبث بالأهداف غير الواقعية، كان يجب على واشنطن الاستفادة من الاتفاق النووي الايراني لتحسين العلاقات مع طهران. وأن تكون الصفقة بداية لتحقيق المرونة مع طهران في مجالات أخرى والتركيز على تعزيز التسوية المؤقتة بين الإيرانيين والسعوديين والتي تبدو مستبعدة جدا الآن. وثمة طريقة للقيام بذلك وهي جلب إيران وغيرها من الحكومات معا في محاولة لإنهاء الحرب السورية باتفاق سياسي. ويجب على اللاعبين الرئيسيين كالولايات المتحدة وروسيا وإيران ودول الخليج العربي الاتفاق على عدم السماح لداعش بتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الاوسط وتسريع نشر أيديولوجيتها المتطرفة وعدم السماح لها بإنشاء امارة الخلافة التي تسعى اليها.

في الوقت نفسه، وبعد أكثر من أربع سنوات من الجمود العسكري، من الواضح أن دعم إيران المستمر للأسد والتصعيد الروسي الأخير يمكن أن يدفع بالأمور لصالح الدولة السورية برئاسة بشار الاسد. وتدرك طهران وموسكو أنه بغض النظر عن دعمهم لنظام الأسد فأنه من المحتمل أن يصبح من المستحيل إعادة بناء حكم وحدوي في سوريا، ولهذه الأسباب، أظهرت كل من إيران وروسيا في الآونة الأخيرة مزيدا من الاهتمام بالوصول الى تسوية عن طريق التفاوض.على ان الجزء الأصعب، بطبيعة الحال هو التوصل إلى ترتيبات انتقالية معقولة. وسيكون أحد الاحتمالات **لإنشاء هيئة لتقاسم السلطة مع السلطة التنفيذية** التي يجب ان تهمش داعش وجبهة النصرة، كما هو وارد ضمنا في بيان

مجلس الأمن الصادر في شهر آب. **يبقى حل آخر يتمثل في تقسيم البلاد وإقامة كونفدرالية من نوع ما ليحل محل الحكم المركزي في دمشق.** ويمكن لآلية وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها يمكن أن تكون بمثابة حجر الأساس لتلك الأنواع من الترتيبات السياسية الأوسع.

لقد انتهت السيادة الأميركية على الشرق الأوسط قد انتهت، وعلى الرغم من أن حرب العراق أضرت بمصداقية واشنطن إلا أن الولايات المتحدة لن تنسحب بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما ستستمر في التراجع، وذلك لخدمة الأولويات الاستراتيجية في أماكن أخرى. تريد الولايات وشركاؤها الإقليميون أن تمتلك إيران الأسلحة النووية أو يكون لها دور إقليمي كبير. ولكن بسبب تضاؤل النفوذ الأميركي يجب التركيز على إقامة الاستقرار الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يكون نهجا أكثر حكمة من الضغط من أجل التحرر السياسي والتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويتعّين على واشنطن أن تقر بأن الحد من دورها العسكري يعني أن حلفاءها سوف يمارسون استقلالية أكبر في القرارات العسكرية الخاصة بهم. ويحتاج حلفاء الولايات المتحدة بدورهم إلى إعلام واشنطن بما يريدون القيام به من مغامرات عسكرية، مثل ضربات المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة ضد الحوثيين في اليمن. كما أن واشنطن وشركاءها بحاجة للاتصال والتخطيط الثنائي والمتعددة الطرف. **واشنطن تحتاج أن تكون أكثر وضوحا بشأن ما قد يدفعها إلى التدخل عسكريا وما هو مستوى القوة التي ستستخدمها. على واشنطن أن تقييم "توازناً صحيا" يضمن إدارة أميركية رشيقة للمنطقة عوضاً عن المقاربة العسكرية التي حكمت الإستراتيجية الأميركية في السنوات ال ١٤ الأخيرة في المنطقة.**

ماذا تعني الإنتخابات الرئاسية الأميركية لعام ٢٠١٦ بالنسبة للشرق الأوسط

جون هوداك، معهد بروكينغز، ٢٠ شباط ٢٠١٦

يقدّم هذا التقرير لمحةً مفصّلة عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام ٢٠١٦. يبدأ بمناقشة طريقة عمل الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتسلسل المراحل الانتخابية على مدى الأشهر المقبلة. ثمّ يناقش هذا التقرير ما يجعل هذه الانتخابات فريدة من نوعها، حتى بحسب المعايير الأمريكية. وبعدها، يقوم بوصف القضايا الرئيسية التي تتم مناقشتها في الحملة، وبخاصة تلك التي تهمّ منطقة الشرق الأوسط. وأخيراً، وبعد تقديم نبذة عن كلّ مرشح من المرشحين الرئيسيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، يقدّم هذا التقرير بعض الاستنتاجات بشأن نوع السياسة الخارجية التي يمكن توقّعها من الإدارة الأمريكية القادمة.

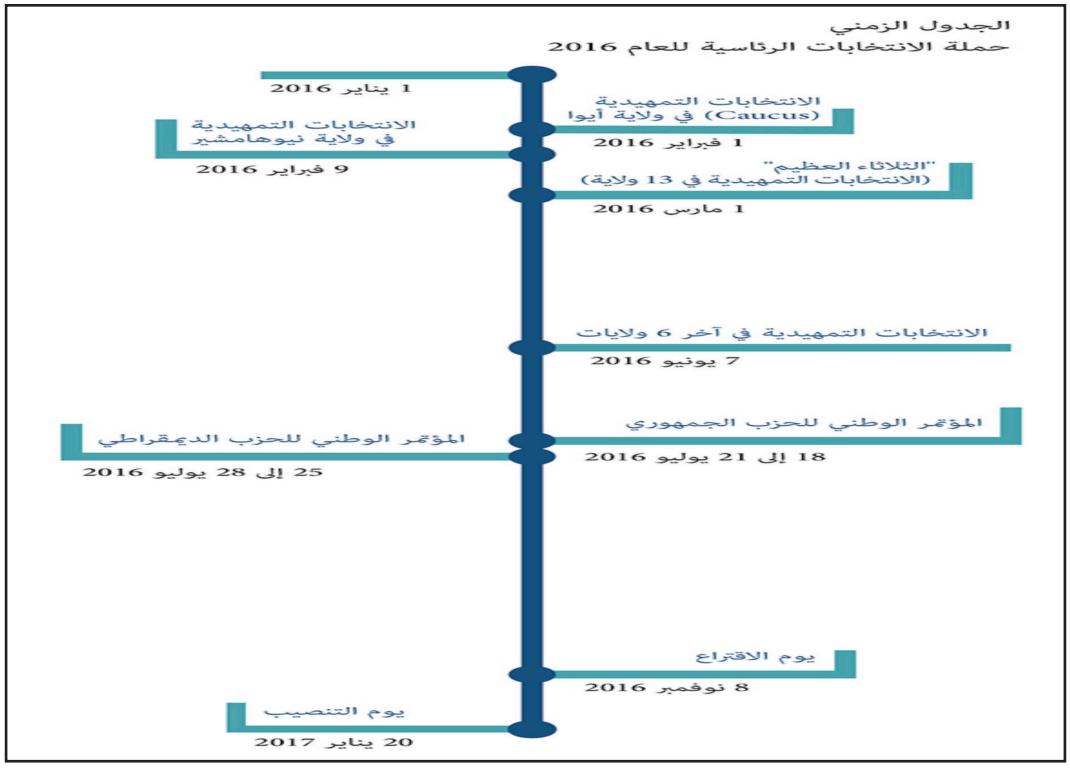

المسائل موضع المناقشة: السياسة الداخلية

الحزبان الرئيسيان مهتمّ بالحديث عن جزء كبير من القضايا عينها، مما يقدّم مقترحات مختلفة إلى حدّ كبير بشأن كيفية حلّ المشاكل. من حيث السياسة الداخلية، يتمحور العديد من القضايا حول الاقتصاد. هذا مسار معقول بالنسبة إلى الديمقراطيين وجهد استراتيجي من قبل الجمهوريين. يحاول الديمقراطيون الاستفادة من الاقتصاد الناجح إلى حدّ ما في عهد الرئيس باراك أوباما. وتظهر أبحاث العلوم السياسية بشأن الانتخابات الأمريكية أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار، يميل الحزب الحاكم إلى البقاء في السلطة. في عهد الرئيس أوباما، تم إنشاء حوالي ١٠ مليون فرصة عمل جديدة، وحافظ النمو على معدلات متسقرة، واستقرت النظم المالية، وتضاعفت قيم أسواق الأسهم القيادية. ويتباهى الديمقراطيون بهذه النجاحات على أمل تحويل هذه المكاسب الاقتصادية إلى أصوات في الانتخابات.

وفي الوقت عينه، يقرّ الديمقراطيون أنّ الانتعاش الاقتصادي لم يساعد الأمريكيين جميعاً بالطريقة عينها. لقد تدفق العديد من المكاسب إلى الأغنى منهم، لذلك يتحدّث الديمقراطيون عن قضايا عدم المساواة وكيفية مساعدة الطبقتيْن المتوسطة والفقيرة في البلاد. يركّز الجمهوريون أيضاً على الاقتصاد، متحدّثين عن الانتعاش ليس باعتباره ناجحاً، بل ضعيفاً وغير كاف. يتحدثون عن عدد الأمريكيين الذين لا يزالون عاطلين عن العمل وعدد أولئك من بين الذين وجدوا فرص عمل جديدة يكسبون مالاً أقل من قبل الركود في العام ٢٠٠٨. يوضحون أنّ النمو الاقتصادي كان بطيئاً جداً وغير قادر على تشغيل الاقتصاد. ويحاول الجمهوريون والديمقراطيون بناء صلة مع المجموعة عينها من الأمريكيين – أولئك الذين لم يختبروا فوائد الانتعاش الاقتصادي. وفي حين يقول الديمقراطيون: "يمكننا أن نحقق لكم المزيد"، يواجههم الجمهوريون بالقول: "لقد خذلكم أوباما".

القضايا موضع المناقشة: السياسة الخارجية والقضايا ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط

لم يركز السباق الرئاسي لعام ٢٠١٦ حصرياً على السياسة الداخلية. لقد لعبت السياسة الخارجية أيضاً دوراً هاماً، ولا تزال. تشكّل هذه القضايا جزءاً من أي حملة انتخابات رئاسية، نظراً لدور الرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة ومكانة البلاد على الساحة العالمية. وقد ظهرت قضايا السياسة الخارجية إلى الواجهة بخاصة مع ظهور المنظمات الإرهابية الدولية والهجمات الإرهابية في كلّ من فرنسا، وتركيا، وأندونيسيا، وبوركينا فاسو، وكينيا، ولبنان، وحتى في الولايات المتحدة.

أصبحت السياسة الخارجية في الواقع موضع التركيز المهيمن على حملات مرشحي كلا الحزبين، وهذا أمر غير اعتيادي من بعض النواحي. لطالما اعتُبرت السياسة الخارجية مجال الحزب الجمهوري، وأظهرت استطلاعات الرأي العام منذ عقود أنّ الأمريكيين يثقون في الحزب الجمهوري أكثر من الحزب الديمقراطي عندما يتعلق الأمر بمثل هذه القضايا. ولكن في انتخابات العام ٢٠١٦، يرغب الطرفان في مناقشة السياسة الخارجية. يناقش الجمهوريون هذه المسألة من المنطلق الاعتيادي عينه، ويعتبرون أنّ

قيادة الرئيس أوباما الفاشلة قد تسببت بالعديد من المشاكل التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والصين، وروسيا، وشبه جزيرة القرم، وأوروبا.

تتنوع قضايا السياسة الخارجية التي تجري مناقشتها في سباق العام ٢٠١٦ إلى حدّ كبير من حيث طبيعتها. وتشمل هذه القضايا مسألة الأمن السيبراني مع الصين والقضايا النووية مع كوريا الشمالية وقضايا السيادة في أوروبا الشرقية وديناميكيات السلطة مع روسيا والاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ودول المحيط الهادئ. ومع ذلك، لم تهيمن قضايا الشرق الأوسط على مناقشة السياسة الخارجية فحسب، بل أيضاً على الحملة ككلّ. **أما القضية التي تتم مناقشتها على نطاق واسع خلال الحملة النتخابية، فهي ظهور تنظيم الدولة الإسلامية** وانتشاره وهجماته في العديد من من البلدان، بما في ذلك الاعتداءات التي نفذها متعاطفون معه في الولايات المتحدة. وتتّصل بهذه المسألة محادثة أوسع نطاقاً بشأن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبخاصة في سوريا والعراق وإيران ومصر وليبيا واليمن.

وبالإضافة إلى ذلك، شكّل **الاتفاق النووي مع إيران الذي دخل حيز التنفيذ مؤخراً سياسة مثيرة للجدل لإدارة أوباما**، كما أصبحت قضية حاسمة في الحملة. يدعم الديمقراطيون كلّاً من الاتفاق والرئيس، بينما يعارضه الجمهوريون بشدة، إلى حدّ أنّ كثيراً من المرشحين هدّد بالانسحاب عند تولي منصب الرئاسة. أما قضية السياسة الخارجية الأخيرة المهيمنة على هذه الحملة، فتتعلق بالدعم الأمريكي لإسرائيل. ويقول الجمهوريون إنّ العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد انهارت تحت إدارة أوباما وإنّ التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل واستقلاليتها ودفاعها ومصالحها ينبغي أن يشكّل جزءاً أساسياً من السياسة الأمريكية الخارجية. لا يختلف الديمقراطيون عنهم بالرأي كثيراً، إلا أنهم لا يعتبرون الرئيس أوباما مسؤولاً عن أي تعقيد في العلاقات بين البلدين.

يدعم	يعارض	دعم محدود	متباين	غير واضح				
المرشح	قوات برية أمريكية لمحاربة الدولة الإسلامية	مناطق آمنة للاجئين السوريين	استقبال الولايات المتحدة للاجئين السوريين	الاتفاق النووي الإيراني	منطقة حظر جوي في سوريا	إسرائيل حل الدولتين
هيلاري كلينتون	↑	↑	↑	↑	↑	↑
بيرني ساندرز	↓	?	↑	↑	↓	↑
جيب بوش	↑	↑	↗	↕	↑	↑
بن كارسون	↑	↑	↓	↓	↑	↕
تيد كروز	↓	?	↓	↓	↑	↗
ماركو روبيو	↑	↑	↗	↓	↑	↑
دونالد ترامب	↗	↑	↓	↓	↑	?

مواقف أبرز المرشحين

. هيلاري كلينتون (ديمقراطي)

الدولة الإسلامية – تقدّم كلينتون استراتيجية من ثلاثة أجزاء للتعامل مع الدولة الإسلامية. يتضمن الجزء الأول هزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من خلال زيادة العمليات الاستخباراتية، وزيادة ضربات قوات التحالف الجوية، وشن حملة برية تدعمها قوات أمريكية خاصة يقودها العراقيون السنة والأكراد وتضمّ شركاء أوروبيين ودول عربية مجاورة. ويركّز الجزء الثاني على قطع تمويل الدولة الإسلامية وشبكاتها. ستعمل كلينتون على تحديث العقوبات الإرهابية التي تفرضها الأمم المتحدة، ودفع السعوديين والقطريين إلى منع رعاياهما من المساعدة بالتمويل، وإشراك المجموعات المحلية والمجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم للمساعدة في مكافحة التطرف، بالإضافة إلى مكافحة التجنيد عبر الإنترنت بشكل نشط. أما الجزء الثالث، فيركّز على الأنظمة الدفاعية في الولايات المتحدة، مما يحدّ من قدرة الدولة الإسلامية على اختراق الحدود الأمريكية أو التجنيد من داخلها.

سوريا واللاجئون – بالتزامن مع الجهود لمكافحة الدولة الإسلامية، **تدعم كلينتون فكرة العمل مع مجموعات محلية لإزالة الأسد من الحكم والتخطيط للانتقال إلى حكومة معتدلة.** وتريد كلينتون أن يعيد الكونغرس النظر في تفويض استخدام القوة العسكرية ضدّ الإرهاب للعام ٢٠٠١. تؤيد كلينتون فرض منطقة حظر جوي فوق شمال سوريا قرب الحدود التركية، وإنشاء مناطق آمنة للاجئين تمكّنهم من البقاء في سوريا، في مأمن من الدولة الإسلامية ونظام الأسد. وستقوم كلينتون بإشراك العالم العربي للمساعدة في دعم هذه المناطق الآمنة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم كلينتون استقبال الولايات المتحدة لعشرات الآلاف من اللاجئين ودفعها للحلفاء الأوروبيين والعرب لاستقبال المزيد من اللاجئين.

إيران/الاتفاق النووي – تقدّم كلينتون استراتيجية خماسية للتعامل مع إيران: أولاً، تعميق التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل من خلال دعم الدفاع، وتحديداً في مجال الكشف عن الأنفاق والدفاع الصاروخي. ثانياً، التأكيد على أنّ منطقة الخليج تشكّل مصلحة أمريكية حيوية من خلال وجود عسكري قوي والحفاظ على مضيق هرمز مفتوحاً وزيادة التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي. ثالثاً، مكافحة وكلاء إيران في الدول الأخرى وإشراك دول مثل تركيا وقطر في تضييق الخناق على الدعم المقدّم لهؤلاء الوكلاء. رابعاً، التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وخامساً، العمل مع دول عربية لوضع استراتيجية إقليمية شاملة. تؤيد كلينتون الاتفاق النووي مع إيران وتصفه بمقاربة "غير موثوق بها، ولكن تحققت". وقالت إنها سوف تلجأ إلى عقوبات إضافية أو إلى القوة العسكرية إذا لزم الأمر لفرض الاتفاق.

إسرائيل – تدعم كلينتون التحالف القوي والمتين مع إسرائيل، فضلاً عن حلّ الدولتين. وقالت إنها ستدعو رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى البيت الأبيض في خلال الشهر الأول من رئاستها لتعيد الالتزام

بالتحالف بين البلدين ولإظهار تضامنها مع إيران. كما قالت إنها ستلتزم بأمن إسرائيل من خلال توفير الدعم الدفاعي المذكور.

دول الخليج – تريد كلينتون أن تعيد التأكيد على أنّ منطقة الخليج شريك مهم من الناحية الأمنية والتجارية والدفاعية. قالت إنّ السعودية أساسية من أجل التغلب على الدولة الإسلامية وتحييد إيران وتحقيق الاستقرار في المنطقة. تريد كلينتون أن تدفع الدول العربية، مثل السعودية وقطر وغيرها إلى بذل المزيد من الجهود لدعم المعركة ضد الدولة الإسلامية، سواء من خلال الدعم المالي أو العسكري. كلينتون ملتزمة بحماية دول مجلس التعاون الخليجي من التوغل الإيراني، وقالت إنها ستدفع دول الخليج نحو اتخاذ إجراءات صارمة ضدّ مواطنيها الذين يقدمون الدعم المالي للمنظمات الإرهابية.

. بيرني ساندرز (ديمقراطي)

الدولة الإسلامية – يريد ساندرز أن تقود الدول العربية المعركة ضدّ الدولة الإسلامية، بما في ذلك استخدام القوات البرية، مطلقاً على الحملة اسم "معركة من أجل روح الإسلام". ويقول أيضاً إنّ على دول المنطقة، ولا سيما دول الخليج الغنية، أن تبذل المزيد من الجهود لتمويل الحرب ضد الدولة الإسلامية. يدعم ساندرز الضربات الجوية لقوات التحالف، ولكنه يعارض اللجوء إلى قوات برية أمريكية. كما يدعم أيضاً فكرة هزيمة الدولة الإسلامية أولاً ثمّ القلق بشأن الأسد لاحقاً.

سوريا واللاجئون – لم يكن ساندرز واضحاً بشأن تأييده فكرة إقامة مناطق آمنة، ولكنه يعارض فرض مناطق حظر جوي كجزء من أي جهد، خوفاً من جرّ الولايات المتحدة إلى مواجهة طويلة الأمد. يؤيد ساندرز استقبال الولايات المتحدة عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين، واعتبار نزوحهم أزمةً إنسانية. ويطالب أيضاً الشركاء الأوروبيين والعرب الالتزام باستقبال اللاجئين.

إيران/الاتفاق النووي – يدعم ساندرز الاتفاق النووي مع إيران، باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية لمنع هذه الأخيرة من تطوير سلاح نووي. لا يعتبر ساندرز أنّ الاتفاق خالٍ من العيوب، إلا أنه صفقة من المفيد إبرامها. كما أنه يؤيّد إعادة فرض عقوبات إذا ما انتهكت إيران الاتفاق، ويقول إنّ التدخل العسكري لا يزال خياراً مطروحاً، ولكن يجب أن يكون الملاذ الأخير. يعارض ساندرز التدخل العسكري الأمريكي من جانب واحد، مشيراً إلى أنه في حالة إيران، يفضّل أن يتم فرض شروط الاتفاق من قبل تحالف.

إسرائيل – يدعم ساندرز الأمن الإسرائيلي، فضلاً عن حل الدولتين. لطالما انتقد ساندرز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وكان المشرع الأول الذي أعلن أنه لن يحضر خطاب نتنياهو أمام الكونغرس في العام ٢٠١٥. يدعم ساندرز حلّ الدولتين الذي يضمن حق إسرائيل في أن تكون آمنة وحق فلسطين في الحصول على وطن. يعارض الصواريخ التي تطلقها حركة حماس على إسرائيل، ويدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وهو يعارض أيضاً الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

دول الخليج – بالإضافة إلى اعتباره أنّ على دول الخليج بذل المزيد من الجهود للتغلب على الدولة الإسلامية وتحقيق الاستقرار في المنطقة، احتفظ ساندرز ببعض التصريحات القاسية للمملكة العربية السعودية وقطر. وقال في كلمة ألقاها في جامعة جورجتاون إنّ على السعودية أن تركّز بدرجة أقلّ على الحرب في اليمن وعلى قطر أن تركّز بدرجة أقلّ على كأس العالم، وتحويل مواردهما إلى العراق وسوريا.

. تيد كروز (جمهوري)

الدولة الإسلامية – كانت تصريحات تيد كروز بشأن كيفية التعامل مع الدولة الإسلامية خليطاً من التصريحات المتطرفة والمبهمة، مما أثار انتقادات بين منافسيه من الحزب الجمهوري. يؤيد كروز مستوىً معيناً من القوات البرية في سوريا، مع أنه يعتبر أنه يمكن الانتصار في الحرب ضدّ الدولة الإسلامية بدون القوات البرية الأمريكية. يؤيد كروز تسليح قوات البشمركة الكردية في العراق وسوريا ودعمها، كما يؤيد استخدام "القوة الجوية الساحقة" ووابل من القنابل في أي مكان تتواجد فيه الدولة الإسلامية. يريد تعليق دعم الولايات المتحدة لنظام الحكم في بغداد، بحجة أنه يجعل الوضع في المنطقة أسوأ من ذي قبل. كما وأنّه يؤيد الدعم للأكراد العراقيين والسوريين، ولإسرائيل، ومصر، والأردن، إذ يعتبرهم لاعبين رئيسيين في القتال. في موضوع المعركة ضدّ الدولة الإسلامية والمجموعات الأخرى، حرص كروز أن يذكر أنه لا يعتبرها حرباً على العقيدة الإسلامية برمتها، بل ضدّ "العناصر المتطرفة" في الإسلام.

سوريا واللاجئون – إنّ كروز مترددٌ في موضوع إزالة الأسد من الحكم لأنه يشكك في المعتدلين السوريين ويخشى أن تملأ الدولة الإسلامية الفراغ. أما في ما يتعلق باللاجئين، فقال كروز إنه يريد تعليق استقبال الولايات المتحدة للقادمين من أي بلد فيه أراضٍ تسيطر عليها الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة إلى حدّ كبير، بما في ذلك سوريا. وكونه سيناتور، كان قد اقترح تشريعاً للقيام بذلك. وقد تجنّب إلى حدّ كبير إعطاء إجابات بشأن ما إذا كان يؤيد فرض مناطق حظر جوي أو إقامة مناطق آمنة في سوريا.

إيران/الاتفاق النووي – يعارض كروز الاتفاق النووي مع إيران ويقول إنّه سيتراجع عنه فوراً متى أصبح رئيساً. ويقول إنّ الاتفاق يسهّل على إيران أن تصبح قادرة على المستوى النووي ويهدد أمن الولايات المتحدة.

. دونالد ترامب (جمهوري)

الدولة الإسلامية – تقدّم دونالد ترامب بخطة معقدة يصعب اتباعها غالباً في ما يتعلق بالدولة الإسلامية. في البداية، كان متردداً بشأن التدخل في الصراع، بحجة أنه لم تكن لديه مشكلة في ترك روسيا تحارب الدولة الإسلامية. وقال إنه لا حاجة إلى التدخل الأمريكي وإنّ الولايات المتحدة تستطيع ببساطة "الاهتمام بالبقايا" بعد أن تهزم روسيا التنظيم. وفي إطار أي جهد أمريكي، يؤيد ترامب

استخدام عدد محدود من القوات البرية الأمريكية. يؤيد قصف حقول النفط العراقية لقطع إيرادات التنظيم، ولكنه يريد أيضاً أن تزوّد العراق الولايات المتحدة بـ ١,٥ تريليون دولار أمريكي من عائدات النفط لسداد تكاليف الحرب. يدعم ترامب قتل أسر مقاتلي الدولة الإسلامية في محاولة لوضع حدّ للتجنيد. ويقول إنّه ينبغي القضاء على الدولة الإسلامية قبل أن تتعامل الولايات المتحدة مع الأسد.

سوريا واللاجئون – أوصى ترامب باستخدام "قوة هائلة" ضد الأسد وأعرب في الوقت عينه عن قلقه إزاء ما سيأتي بعد سقوطه. وقد أعرب عن تشكيكه بموضوع تدريب المعتدلين السوريين وما إذا كان يمكن الوثوق بهم. يعارض فرض مناطق حظر جوي في سوريا، ولكن يدعم إقامة مناطق آمنة. يقول ترامب إنه سيمنع اللاجئين من دخول الولايات المتحدة وإنه سيمنع جميع المسلمين من الدخول إلى البلاد حتى يقوم نظام الهجرة بتحسين إجراءات الفرز.

إيران/الاتفاق النووي – يعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران ويقول إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل. بدا تارةً أنه مستعدّ للتراجع عن الاتفاق، واقترح تارةً أخرى أنّ التراجع عنه استراتيجية سيئة. يقول ترامب إنه سيوقف البرنامج النووي الإيراني "بأي وسيلة ضرورية". كما ويؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية لأكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق على ما يفترض.

إسرائيل – أعرب ترامب عن دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي. يؤيد ترامب التحالف الوثيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. لم يكن واضحاً بشأن رأيه بإنشاء دولة فلسطينية. وهو يؤيد أيضاً الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران.

دول الخليج – يطالب ترامب بأن تتحمل دول الخليج كلفة إقامة مناطق آمنة في سوريا، مضيفاً أنّ الولايات المتحدة يمكن أن تساهم ببعض المساعدة في هذا الإطار. ويقول أيضاً إنّ على السعودية التعويض مالياً للولايات المتحدة كلما ساعدتها هذه الأخيرة في حماية مصالحها.

الخاتمة

ثمة شيء واحد مؤكد وثابت بين المرشحين جميعهم، وهو أنّهم ملتزمون جميعهم بعلاقة قوية ودائمة ومتبادلة مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح كلّ من المرشحين اعتماد نهجاً أكثر عدوانية للتعامل مع الدولة الإسلامية. تختلف هذه المناهج كثيراً بين الحزبين وبين المرشحين. فالديمقراطيين مثل هيلاري كلينتون سيقومون بتوسيع نطاق السياسة الحالية التي تتبعها إدارة أوباما، بينما سيقوم العديد من المرشحين الجمهوريين بإرسال المزيد من القوات البرية وقوة جوية إضافية إلى المنطقة في محاولة للتعامل مع هذه المشكلة. تقدّم بعض المرشحين باقتراحات متطرفة وعدوانية، مثل القصف الشامل للأراضي أو قتل أفراد أسر مقاتلي الدولة الإسلامية. ولكن في الحقيقة، يلعب المستشارون العسكريون أدواراً مهمة في أي إدارة، ومن المرجح أنهم سيتمكنون من إقناع الرئيس بخطر تنفيذ سياسات متطرفة للغاية. ومن شأن تلك النصائح أيضاً أن تحول دون تحول بعض الخطابات المقلقة كثيراً خلال السباق الرئاسي إلى سياسة في نهاية المطاف.

هذا وتتشابه آراء المرشحين أيضاً بشأن منطقة الخليج. وفي حين توجه بعض المرشحين بعبارات قاسية لدول مثل المملكة العربية السعودية، دعا العديد من المرشحين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تبذل المزيد من الجهود لمكافحة الدولة الإسلامية ومساعدة المعتدلين السوريين، شهدت الخطابات في هذا الشأن شيئاً من الوحدة. لم يسعَ أي مرشح إلى الحدّ من علاقة الولايات المتحدة مع دول الخليج أو إعادة النظر فيها. وفي الواقع، أشار العديد منهم إلى أهمية وجود الدول المستقرة في المنطقة كشركاء اقتصاديين، وعسكريين، واستراتيجيين في المجالات كلها – وليس في التعامل مع الدولة الإسلامية فحسب

أما في ما يتعلّق بالتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، فسيكون لاختيار الرئيس تأثير كبير على شكل السياسة الأمريكية. سيقوم الديمقراطيون على الأرجح باستقبال عشرات الآلاف من اللاجئين، كما سيساعدون الدول الأخرى ويشجعونها على استقبال اللاجئين ودعمهم، وفي حالة هيلاري كلينتون، سيقومون أيضاً بدعم إقامة مناطق آمنة محمية بالقوة الجوية في سوريا للتعامل مع الأزمة. من ناحية أخرى، سيرفض مرشحو الحزب الجمهوري اللاجئين السوريين، كما وأنّ بعضهم لن يشجّع فكرة إنشاء مناطق آمنة داخل سوريا. بدلاً من ذلك، سيعتمدون كلياً على دول المنطقة لاستقبال اللاجئين والتعامل مع الأزمة في مكان أقرب من مصدرها. سيترتّب على هذه الخيارات عواقب وخيمة، وليس بالنسبة إلى السياسة الأمريكية فحسب، فهي ستؤثر أيضاً على فرص نجاح التعامل مع الأزمة الإنسانية، فضلاً عن توقعات دول الخليج.

المسألة الإيرانية هي أكثر مسألة ستشكّل فيها هوية الرئيس المنتخب موضع الاختلاف الأكبر في السياسة المعتمدة. المرشحان الديمقراطيان هيلاري كلينتون وبيرني ساندرز متحدان تماماً في هذا المجال،

وهما يؤيدان الاتفاق النووي ومن المرجح أنهما سيطبقانه ضمن إطار تشكيك سليم باستعداد إيران للامتثال له. كما هما على استعداد لفرض عقوبات اقتصادية كبيرة في حال حدوث انتهاكات إيرانية. في نهاية المطاف، هما مستعدان للعمل في إطار الاتفاق القائم ومع المجتمع الدولي لمساءلة إيران. ولكنّ الجمهوريين يختلفون عنهما في ذلك. يقول معظمهم إنهم سيتراجعون عن الاتفاق فور توليهم المنصب وسيسعون فوراً إلى إعادة فرض العقوبات التي كانت قائمة قبل الاتفاق. وقد اقترح العديد من الجمهوريين زيادة العقوبات الاقتصادية في محاولة لتغيير سلوك إيران. ولكن إلى جانب إعادة فرض العقوبات، من غير الواضح ما إذا كان للجمهوريين الذين يعارضون الاتفاق مع إيران خطة بديلة للعمل على منع هذه الأخيرة من السعي للحصول على سلاح نووي، أو إذا كانوا يعتقدون أنّ العقوبات ستحقق هذه المهمة. و لم يناقش أيّ من المرشحين ماذا سيعني التراجع عن الاتفاق بالنسبة إلى العلاقات مع الجهات الأخرى الموقّعة.

تنظيم داعش وجبهة النصرة : مصادر القوة[٦]

كاثرين كافريلا، جنيفر غامبهير، هارليين زيمرمان، – معهد دراسات الحرب ومعهد أميركان إنتربرايز – شباط– ٢٠١٦ [٧]

ملخص تنفيذي:

يعتبر تنظيما داعش والقاعدة من المنظمات العسكرية السلفية– الجهادية مع مصادر متميزة من القوة. تتفاعل هذه المجموعات على نحو مختلف مع السكان في المناطق التي تسيطر عليها مما يخلق متطلبات واضحة لتدمير كل منظمة. ويجب أن تعمل استراتيجيه الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش وجبهة النصرة في آن واحد. **إن مهاجمة مصدر قوة تنظيم داعش في ارض خلافته هو أمر سهل نسبيا للوصف**. كما أن طرد القوات الهجينة لتنظيم داعش ووضع شروط لمنع عودتهم مهمة معقدة أكثر من المهام المألوفة للجيوش الأميركية والغربية. ومع ذلك تستعد جبهة النصرة للاستفادة من هزيمة داعش من خلال الانتقال الى المناطق التي تم تطهيرها من تنظيم داعش. والجهود الحالية التي تركز أولا على تنظيم داعش ثم تخطط ثانيا لمواجهة جبهة النصرة تنطوي على احتمال كبير لتسهيل تمدد جبهة النصرة.

تعتبر السياسة الأميركية الحالية أن فرضية حرمان تنظيم داعش من سيطرته على الموصل أو الرّقة سوف يؤدي إلى انهيار المنظمة. والأرجح أن هذا الافتراض صالح إلى العام ٢٠١٤ وأوائل العام ٢٠١٥ إلا انه لم يعد صحيحا. أسس تنظيم داعش لنفسه في العديد من المراكز الحضرية الرئيسة. بما في ذلك مدينة الفلوجة و تدمر ودير الزور.ويمكن لأي من هذه المدن في العراق أو سوريا أن تكون بمثابة العاصمة الفعلية لخلافته في حال تم طرده من الموصل او الرقة. يجب ان يطرد تنظيم داعش من جميع المراكز السكانية في المناطق الريفية والحضرية الكبرى في العراق وسوريا إذا كان سيتم تدمير التنظيم.

تستمد جبهة النصرة قوتها من تداخلها مع جماعات المعارضة السنية السورية. ومن شأن بطء وتيرة إستراتيجية الولايات المتحدة وتحديد الأولويات الخاصة لتنظيم داعش أن يرسخ جبهة النصرة بشكل كبير داخل المعارضة. ولا يمكن مهاجمة هذا التداخل مباشرة ، وحتى ان معظم الجهود غير المباشرة من

٦– U.S. GRAND STRATEGY | JABHAT AL NUSRA AND ISIS: SOURCES OF STRENGTH | CAFARELLA, GAMBHIR & ZIMMERMAN | FEBRUARY 2016

٧– – ترجمة وإعداد زينب مروة، متدرجة في مديرية الدراسات الإستراتيجية.

المرجح ان يكون لها نتائج عكسية.إن تحديد وسائل فصل جبهة النصرة عن المعارضة من اجل تدميرها هي المهمة الفكرية الأكثر صعوبة في وضع إستراتيجية لسوريا، وهي المهمة الوحيدة التي تستمر مجموعة التخطيط في التركيز عليها. **يجب دمج جميع عمليات جبهة النصرة وتنظيم داعش ضمن مفهوم استراتيجي متماسك** واحد يأخذ في الاعتبار اختلاف المصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين من جهة، وروسيا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى. وكما تظهر المناورات الروسية – الإيرانية – السورية الأخيرة في حلب، تسعى موسكو وطهران إلى تحقيق أهداف تتناقض مع المصالح الأميركية وسوف تزيد عملياتهم من تطرف الصراع بطرق ترسخ تنظيم داعش والقاعدة.

سوف يكون على الولايات المتحدة وشركائها الغربيين إجراء عدة عمليات متزامنة ومتتالية لا يمكن وصفها مسبقا بشكل كامل ومحدد. ويجب أن تركز العمليات الأولية على تغيير الأوضاع على الأرض من اجل كشف مصادر قوة جبهة النصرة أمام الاستهداف. ويجب على الولايات المتحدة وشركائها الغربيين تعديل السردية التي تقول أن الغرب قد تخلى عن السّنة العرب السوريين لصالح إيران والأسد وروسيا. سوف تكون هذه المهمة مستحيلة ما دام الغرب لا يقدم للسنة أي دعم حقيقي في مواجهة تهديدات نظام الأسد الداهمة لبقائهم كأفراد وجماعات.

مصادر قوة داعش:

تضمن هذا التقرير مصادر القوة والضعف في الوقت عينه، معتبراً بأن كل من داعش والقاعدة تتمتع بملاجئ آمنة ذات مصادر تمويل غنية ودائمة. واعتبرت هذه الملاجئ بأنها هي التي تمد التنظيم بكل الإمكانيات الضرورية للحفاظ على "عقدة التهديد" لدى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية في المستقبل القريب. ويجب على الولايات المتحدة العمل على توسيع إستراتيجيتها في مختلف المجالات في سبيل هزيمة داعش ومجموعات القاعدة، بإعتبارها الأخطر والأكثر تحصّناً. وقد اشترطت اللجنة القائمة على هذا التقرير ضرورة تضمين هذه الإستراتيجية المعرفة بمصادر القوّة للعدو، بغية تفعيل وتحليل الإستراتيجية على وتيرة مستمرة .وقد وجدت هذه التحليلات العسكرية الإستراتيجية التي أخذت على عاتقها دراسة مركز خطورة داعش أن داعش استطاعت أن تملك عناصر ضخمة من القوة الإستراتيجية وعلى المستوى المذهبي.

مركز الخطورة: إن إعلان الخلافة من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام في تموز ٢٠١٤ غّير بشكل أساسي قواعد الشرعية الخاصة بها. كما غيّر الخطاب الكلي للجماعات السلفية حول كيفية تقديم هذه الحركة. ناهيك عن الإنشقاق الأيديولوجي في الحركة السلفية الكلية الذي وقع في صفوف زعماء القاعدة والموالين المحليين المشككين في أحقية الخلافة، وكذلك في أحقية داعش نتيجة هذا الإعلان. وقد تطلب إعلان الخلافة من داعش الإستمرار في السيطرة والحكم على الأرض، **لأنها لن تستطيع أن تحكم طويلاً بدون الأرض والشعب، لما تمثّله من شرعية دينية، قدرة عسكرية، وقوة لفرض الحكم وتوجيه رسالة مدوّية للعالم.**

فالسيطرة والحكم على الأرض هما إذاً مركز الخطورة من وجهة النظر التي ترى في داعش تهديداً للغرب. بالإضافة إلى إمتلاك الملاذات الآمنة غير المعترض عليها وتأييد سكان الأراضي المنتزعة ومصادر التمويل والمجنّدين، وتقديم الأرض للتدريبات والسلاح المتطوّر والتخطيط والذكاء والإعلام، كلها أمور شكّلت نواة الإمكانيات التي سمحت لداعش أن تنتج مجموعات مسلّحة للعمل داخل الغرب. لذلك ترى اللجنة أن حرمان داعش من الأرض ليس بالضرورة الشرط الأساسي لهزيمتها بنفسها، بل يجب أن تكون جزءاً من الجهود المبذولة لمواجهة داعش وفروع القاعدة والجماعات "الجهادية " السلفية التي تحالفت معها. كما ترى أنّ خسارة الأرض سوف تعود بداعش إلى الوراء لتُدخلها في النمط الإرهابي المتطرّف، وخاصة مع محدّودية الأعضاء المحليين المنضمين إليها من فروع القاعدة. كما تستطيع أن تُضعف الى حد كبير قدرة التنظيم على دعم الهجمات ضدّ أوروبا والولايات المتحدة.

أهداف داعش الإستراتيجية ومفهوم العمل لديها :

تهدف داعش إلى ترسيخ الخلافة الطبيعية وتوسيعها لتشمل الأراضي الإسلامية التاريخية " دار الإسلام"، والحفاظ والتأكيد على عدم إعتراض وتحدّي السلطة كخلافة، بالإضافة إلى إثارة الحرب المروعة مع الغرب وربحها. وتتابع هذه الأهداف من خلال الحملات الداعمة لها في عدة دول والعراق وسوريا وشمال أفريقيا وآسيا وفي العالم الواسع، حيث تحافظ على فروعها في تسع دول وتدعمها. هذا الوجود العالمي لداعش يسمح لها بأن تروّج لقصة النصر الأكيد، لما تشكّله عمليات السيطرة التي تتم خارج العراق وسوريا من إستراتيجية مرنة سوف تشكّل ضمانة لداعش حتى ولو خسرت الأراضي التي تسيطر عليها في هذين البلدين. وقد أشارت اللجنة إلى أن بعض المسؤولين الأميركيين يعتبرون مدينة سيرت في ليبيا محور داعش في شمال أفريقيا، وسوف تُستعمل هذه المدينة كملجأ لزعماء داعش الأساسيين.

وإلى جانب ذلك تواصل داعش تطوير الفروع الناشئة في اليمن، السعودية، شمال القوقاز، ونيجيريا. وترى اللجنة احتمال أن تعلن داعش عن فروع جديدة لها في بنغلادش وتونس والصومال خلال الخمسة عشر شهرا القادمة. من هنا إرتأت الدراسة ضرورة العمل على إضعاف قدرة داعش في حكمها للأرض في أي مكان حتى ولو بعيداً عن العراق وسوريا، حتى تصبح هزيمة داعش أمراً ممكناً. وقد اعتبر التقرير أنّ منظمة بوكو حرام في نيجيريا، تشكّل الفرع الشاذ من بين الفروع الأخرى لداعش، لذلك إن هزيمة داعش في العالم العربي وجنوب أسيا، يمكن أن يدفع ببوكو حرام للانفصال عنها والعمل مستقلة،وكما كانت من قبل، وذهب التقرير إلى أن هزيمة داعش لا تتطلب هزيمة بوكو حرام في الوقت الراهن .

الإمكانيات الضخمة التي يجب على داعش أن تحافظ عليها لإنجاز وظائفها الرئيسية تشمل: السيطرة على الأرض والحكم و ادعاء السلطة الدينية المرتكزة على إعلان الخلافة، والحفاظ على

القوتين الهجومية والدفاعية، والدعاية العالمية المدوية، وهي في الوقت عينه تمثّل متطلبات لابد من تحقّقها كشروط أساسية لبقائها .

فالسيطرة على الأرض تتطلب إجبار داعش السكان المحليين على الإستسلام من خلال الترهيب والسيطرة الوحشية والوعظ، ومواجهة الحشود الشعبية العسكرية المتصدية لها. كما يتطلب الحكم قيادة عسكرية مرنة تستطيع تعويض الخسائر سريعاً، بالإضافة إلى قيادة دينية تمكّنها من الإدعاء بشرعية دينية تتفاعل مع وجهات النظر الدّاعمة والرافضة وقادرة على تلقين السكان أيديولوجية الخلافة، خصوصاً الأطفال، وتحافظ عليها في الوقت ذاته، ترافقها دعاية عالمية خاصة تدعم الادعاء بأن التنظيم يعمل بفضل الرعاية الإلهية. ولكي تحافظ على سلطة الخلافة لا بد من استمرار التمسّك بالأرض لتتمكّن معها داعش الإدعاء بأحقية الحكم.

نقاط الضعف الحرجة : هي المتطلبات او المكونات الأساسية والهشة لعملية التحييد أو الهجوم بما يمكن أن تسفر نتائجه عن إلحاق أضرار حاسمة بداعش.

١- السيطرة على الأرض : بينت اللجنة أن داعش استطاعت أن تظهر قدرتها في السيطرة على المناطق المأهولة، على الرغم من تصدي الجماعات المحلية لها، خصوصاً مع عدم تلقّي هذه الأخيرة أي مساعدات من القوات العسكرية الدولية كالولايات المتحدة وروسيا. كما أظهرت أنها تستطيع أن تحتفظ بهذه القدرة حتى مع شن الحملات الجوية بدرجات متفاوتة الكثافة. وبما أن قوات البشمركة تمكنت من خلال هجماتها المحكمة، ومعها قوات الأمن العراقية المدعومة من القوات الجوية الغربية وبعض المساعدين الآخرين من طرد داعش من الأرض التي تمسكت بها. وترى اللجنة أن داعش لن تستطيع الحفاظ على الأرض بوجود هذه العمليات العسكرية.

٢- عدم قدرتها على التجنيد والحصول على النخبة المثقفة وخصوصاً الأطباء لتأمين المستشفيات بسبب الخدمات التي يتوقعها المواطنون العراقيون من حكومتهم، حيث تقف داعش عاجزة عن تأدية وظائف الحكومة أو على الأقل تحسينها .

تتمتع داعش بدعم أيديولوجي قليل من سكان المناطق التي تسيطر عليها، ومع ذلك نجحت في الحفاظ على الرضوخ الشعبي تحت حكمها من خلال ردعها الوحشي وقمعها لكل الجهود التي بذلها السكان المحليون والمجموعات الأخرى لخلعها عن حكم المناطق التي تسيطر عليها. بالإضافة إلى امتلاكها قدرة نسبية وسريعة على تغيير مصادرها العسكرية.

٣- شكّلت إدارة القيادة ما بين داعش المركزية وبين الفروع الإقليمية لها في ليبيا وأفغانستان وسيناء ونيجيريا نقاط ضعف. فبعد ان كانت هذه الفروع متماسكة ومستقلة عن التنظيمات السنّية " الجهادية " أدخلها انضمام قادة داعش في حالة من الاحتكاك المتأصل والمتجذر. ومع ذلك نجحت داعش

في إدارة التوترات الحادة التي ظهرت نتيجة هذا الموقف. ولكن هذه التوترات سوف تستمر، وعلى الغرب استغلال هذه النقاط ووضعها ضمن إستراتيجيته لمواجهة نقاط الوصل الأساسية وتغيير الشروط على الأرض في مختلف الميادين للتأثير على القيادة ما بين الفروع والمركز.

٤- **تعتبر السيطرة على المقاتلين من نقاط الضعف التي تواجه داعش،** بسبب وحشيتها المفرطة في التعامل مع السكان المحليين، ناهيك عن عدم تمتعها بالصبر والإرادة لتحمّل الخسائر دون الإنتقام المتهوّر. لذلك يتملّكها الغضب، فتقود الشباب المتلهّف للقتال تحت عنوان كسب الجوائز الدنيوية والأخروية. لكن اللجنة تعتقد أنّ داعش سوف تضع حدوداً يعمل مقاتلوها ضمنها، خشية عدم السيطرة على غضب الشباب الذي سوف يذهب إلى أبعد الحدود في الانتهاكات، ما يفرض على هذا التنظيم إيجاد وسائل للعقاب والسيطرة عليهم بدون خسارة أحد منهم لكي لا يضطر التنظيم للجوء إلى التجنيد.

٥- **تجهد داعش للحصول على مصادر مالية هامة** وامتلاك إمكانية تحريك هذه المصادر في أنحاء العالم ، بالإضافة إلى القدرة على تحريك مقاتليها ومعداتها بين المسارح والقواعد الإقليمية الداعمة من جهة وبين الأهداف الغربية من جهة أخرى. كما يجب عليها أن تمتلك مراكز إعلامية قادرة على تشغيلها بحرية على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الإجتماعي. وينبغي أن تكون قادرة على فرض بعض العقلانية على ادعائها بالشرعية الدينية.

ونتيجة لذلك وجدت اللجنة أنّ على الولايات المتحدة وحلفائها اتباع إستراتيجية إلكترونية لمواجهة داعش في توجيه الرسائل، بحيث يستطيعون شن حرب إلكترونية على الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي.. من ذلك على سبيل المثال استغلال المقاتلين المرتدين في نشر رسائل متكررة تتضمّن توجيه النصائح للمجنّدين وفضح ضعف داعش في الحكم والدفاع عن الخلافة، بالإضافة إلى مواجهة النقاشات الداعمة لشرعية إدعائها.

تنبثق قوة داعش من مركزي ثقل، هما السيطرة العسكرية والسيطرة السياسية وعملية الدمج بينهما، وادعاء قيام الخلافة. وقد منحها إعلان داعش الخلافة القدرة على بناء قوتها، وفتح باب التجنيد، ما دفع بفروع القاعدة إلى ترك المجتمعات المفتتة وغير المستقيمة، والهجرة إلى دار الخلافة والإنخراط في صفوفها والقتال من أجل حفظ مركزية الخلافة. ومع وجود مركزي الثقل هذين **لا بدّ من إستراتيجية لهزيمة داعش عسكرياً من جهة، وإنكار سيطرتها سياسياً من جهة ثانية، والحؤول دون وصول الدعم العسكري والإجتماعي والسيطرة على المزيد من الأراضي.**

وقد خلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن مركز الثقل في خطورة داعش هو السيطرة على الأرض .بما يعزّز من إدعائها بالخلافة، لذلك لا بد من أن يكون حرمانها من الأرض احد المتطلبات التي يستطيع

الغرب فرضها، من خلال العمل العسكري في العراق وسوريا وليبيا، وأفغانستان بدون أي تردد. لكن غياب مجموعات قوية للقاعدة، والتدخّل الروسي، ونشاطات إيران والحرب الطائفية الإقليمية التي توفّر الظروف لاستمرار التعبئة الشعبية خلف التيارات السلفية، فإن تطوير خطة لهزيمة داعش عبر مهاجمة مركز ثقلها سيكون بسيطاً نسبياً. كل ذلك من شأنه أن يجعل بناء أي استراتيجيه مضادة لداعش أكثر تعقيداً ومخاطرة، ولذا يجب الحذر من ان تؤدي استراتيجيه كهذه إلى نتائج معاكسة وظهور مخاطر أكبر بدل القضاء على داعش.

قوات المعارضة السورية المسلحة في حلب[٨]

مركز دراسات الحرب، ١٣ شباط ٢٠١٦

التصنيف	الفصيل	الأيديولوجية	الدعم الأمريكي
صناع قرار \ متحكمون Powerbroker	أحرار الشام	سلفي جهادي	لا يوجد
	الجبهة الشامية	إسلامي	يوجد حاليا
	جيش المجاهدين	إسلامي	يوجد حاليا
	فيلق الشام	إسلامي	لا يوجد
	الفوج الأول	إسلامي	يوجد حاليا
صناع قرار مرشحون \متحكمون محتملون Potential powerbroker	نور الدين زنكي	إسلامي	سابقاً 2015
	السلطان مراد	ليبراليون معتدلون	لا يوجد
	جبهة النصرة	سلفي جهادي	لا يوجد
مجموعات أخرى	الفرقة 13	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا
	الفرقة 16	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا
	الفرقة الشمالية	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا
	صقور الجبل	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا
	جيش العزة	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا
	الفرقة الوسطى	ليبراليون معتدلون	يوجد حاليا

يحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على تركيبة المعارضة المسلحة في حلب والأوضاع الميدانية في المدينة، ويقدم في النهاية مجموعة توصيات للإدارة الأميركية للتعامل مع الوضع الإنساني والاستراتيجي في المدينة، وفيما يلي نعرض موجزا للمعلومات التي أوردها التقرير.

(١) خمس معضلات تواجه المعارضة في حلب

يرى التقرير أن حلب يستوطنها العديد من الفصائل التي لا تزال مستقلة عن جبهة النصرة، وهم شركاء

٨- JENNIFER CAFARELLA AND GENEVIEVE CASAGRANDE, SYRIAN ARMED OPPOSITION FORCES IN ALEPPO, Institute for the Study of War, Feb. 13, 2016

محتملون في الحرب ضد من يوصفون بالفصائل المتطرفة التي يجري تدميره بفعل السياسة الروسية. واذا ما كانت العمليات سوف تؤدي إلى تدمير جزء من مقدرات جبهة النصرة فإنها على المدى الأبعد سوف تعزز نفوذ الجبهة عبر إمدادها بنخبة جديدة من المقاتلين وتعزيز شرعيتها بين الفصائل إذا نجحت في قيادة عمليات الدفاع عن المدينة. ويشير التقرير إلى كون القوات الأميركية تواجه مأزقا في التعامل مع حصار حلب الذي صار قضية أمر واقع، وأنها لا تزال تتقاعس عن إدراج دعم المعارضة في المدينة على أجندتها خوفا من الاصطدام مع روسيا. ويقول إن جهود المعارضة في المدينة كانت موزعة بين قتال النظام في الضواحي والقتال ضد الدولة الإسلامية في الشمال، وأن هذه المعارضة صارت معرضة الآن لهجمات جديدة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، وعلى الأخص في أعزاز. وهو الوضع الذي يصبح أكثر تعقيدا في ظل الهجمات التي تتعرض لها المعارضة من قبل الوحدات الكردية في الغرب.

ويشير التقرير إلى عدة أشكال مختلفة من الضغوط تتعرض لها المعارضة في حلب وذلك كالآتي:

١. نقص القدرات البشرية اللازمة للتصدي لهجمات متزامنة في آن واحد، ما يجعلها تقاتل في بعض الجبهات بكتل قتالية غير كافية.

٢. استهداف خطوط الإمداد من قبل القصف الروسي مع تركيز الدولة الإسلامية على الهجمات في الشمال من أجل الاستيلاء على خطوط الإمداد التي تستهدفها الضربات الروسية.

٣. مصادرة القوات الكردية للأراضي العربية، كما حدث في عفرين سابقا، مع محاولة التوسع شرقا، وهي قوات مدعومة من قبل الولايات المتحدة.

٤. استهداف البنى التحتية في المدينة، ما يزيد من تكلفة إغاثة المدنيين.

٥. **قيام جبهة النصرة بإضعاف الجماعات المعتدلة، مثل جماعة نور الدين زنكي، ودفعها بعيدا عن القوى الغربية**، والاستئثار بتقديم الخدمات والسيطرة على محطة الكهرباء والمياه الرئيسة.

(٢) كيف يمكن تصنيف قوى وفصائل المعارضة السورية في حلب؟

يشير التقرير **إلى وجود أكثر من ٥٠ فصيلا مختلفا من المسلحين في حلب**، مع تنوعات أيدولوجية كبيرة فيما بينهم، ويقدم تصنيفا رئيسا لهذه الفصائل في ثلاثة مستويات، **أولها صناع القرار**، وهم خمسة فصائل تتحكم في مسار نجاح أو فشل العمليات العسكرية، وتساهم في الحكم، وتحدد الموقف من إطار التفاوض. وتحظى ثلاثة من هذه الفصائل الخمسة، وهي الفوج الأول والجبهة الشامية وجيش المجاهدين، بالدعم الأميركي، في حين تعد حركة أحرار الشام قريبة بشكل كبير من جبهة النصرة.

تشمل **الفئة الثانية، من يطلق عليهم الوسطاء أو الحكام المحتملون**، وهي حركات تملك تأثيرا ميدانيا كبيرا، لكنها لا تملك نفوذا في الحكم أو إملاء الآراء نظرا لكونها لا تحظى بالدعم المباشر من قبل وكلاء

إقليميين أو دوليين في الوقت الراهن. وتضم ثلاث حركات، على رأسها: جبهة النصرة التي تصنف كمجموعة إرهابية، وتتذرع روسيا بتوجيه القصف ضدها، وحركة نور الدين زنكي، التي حظيت بدعم أمريكي في وقت سابق، إضافة إلى جبهة السلطان مراد الليبرالية. ويشير التقرير إلى أن هذه الفصائل سوف ينحصر بين الاندماج مع الفصائل الأكبر، أو الهزيمة في مواجهة النظام، أو تنظيم الدولة الإسلامية في حال لم تحظ بدعم مستقل.

أما **الفئة الثالثة فتشمل مجموعات ذات توجهات ليبرالية على الأغلب**، وهي تحظى بالدعم الأميركي، ولكنها لا تمتلك ما يكفي من المقاتلين، أو تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي تسمح لها باستغلال النفوذ أو توظيفه. وتحتاج هذه الفصائل إلى التوحد والاندماج ضمن كيانات أكبر؛ من أجل أن تتمتع بقدر من التأثير والنفوذ في معادلات القوة الراهنة.

(٣) كيف يبدو الهيكل التنظيمي؟ وكيف يتم تنسيق العمليات بين هذه الفصائل؟

وفقا لتقرير معهد دراسات الحرب، ستكون معركة الدفاع عن حلب في مواجهة قوات النظام محورية فيما يتعلق بمدى قدرة هذه الفصائل على البقاء والصمود، وبخاصة مع تعّرض معظمها لإجهاد تنظيمي بفعل السنوات الخمس الماضية. ويشير التقرير إلى أن قدرة هذه الفصائل على التنسيق العسكري فيما بينها هي ما تكفل لها البقاء تحت ضغط النظام، حيث تقوم القوى الحاكمة بتنسيق عمل المجموعات الصغيرة من خلال ما يعرف بـ"غرفة العمليات العسكرية المشتركة".

ويرى التقرير أن غرفة العمليات التي تشير إلى توزيع القوى النسبية للمعارضة في حلب، مؤكدا أن قوة جبهة النصرة ونفوذها في المدينة يعتمد بشكل كبير على مدى قوة الفصائل التي تتعامل معها من حيث الهيكل والتركيب. وحتى اللحظة الراهنة، لو تتول جبهة النصرة لم تتول زمام قيادة المعركة في الوقت الذي بادر فيه خمسة عشر فصيلا إلى تشكيل جيش حلب للدفاع عن أحياء المعارضة في المدينة، وهو تشكيل سوف يزيد من نفوذ فئة صنّاع القرار الخمسة، حيث يتشكل من مجموعات قتالية خارجة عن تأثير جبهة النصرة. وقد أعلنت فصائل حلب التعبئة الشاملة استعدادا لحصار طويل وقامت بدفع قواتها إلى الخطوط الأمامية. وفي حين لا تمتلك جبهة النصرة تمثيلا حاليا في جيش حلب، ترجح الدراسة أن تسهل أحرار الشام مشاركة الجبهة في المعارك، في ظل ميل جميع الفصائل إلى التعاون في مواجهة المأزق القائم.

(٤) ما الذي ينصح به التقرير الإدارة الأميركية؟

يرى التقرير أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تشرع مباشرة في **تقديم الدعم لجيش حلب بما يسمح له بالقتال والصمود، دون أن تتم السيطرة عليه من قبل جبهة النصرة**. ويمكن تلخيص باقي توصيات

التقرير فيما يلي:

١- تمثل الجماعات المستقلة في حلب نواة واعدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، في حين يهدد تقدم النظام بتقويض هذه النواة. في الوقت الذي ستسعى فيه جبهة النصرة لاستغلال معركة حلب للهيمنة على هذه الجماعات. إن هزيمة هذه الجماعات أو خضوعها لجبهة النصرة يهدد، وفقا للتقرير، الأهداف الاستراتيجية الأميركية في شمال سوريا.

٢- لا تمثل خطة ١١ شباط حلا للتحديات في سوريا في ظل مواصلة النظام تقدمه مدعوما بالقصف الروسي ما يجعل فرص مشاركة المعارضة في المفاوضات منعدمة. وهو ما يتطلب موقفا أميركيا حازما للتأثير على نتائج الأمور في حلب، دون أن يتطلب ذلك تدخلها بشكل مباشر من خلال:

أولا: السماح بالإنزال الجوي الإنساني للمساعدات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب لمنع حدوث كارثة إنسانية والاستفادة من التنسيق مع تركيا في هذا الصدد.

ثانيا: زيادة الدعم المالي والعسكري لجميع الفصائل، باستثناء أحرار الشام (لتحالفها مع جبهة النصرة)، بما يشمل على وجه التحديد القذائف المضادة للدروع، إضافة إلى الأسلحة الخفيفة والدعم المالي لدفع رواتب المقاتلين. وتوفير هذا الدعم بالتنسيق مع تركيا عبر معبر باب الهوى لتجنب الاشتباك مع روسيا.

ثالثا: دعم إنشاء منطقة إنسانية آمنة على طول الحدود التركية لاستيعاب أزمة اللاجئين، وهو الاقتراح الذي تدعمه تركيا بشكل قوي منذ بداية الحرب. ويشير التقرير إلى أن النفوذ الرئيس لجبهة النصرة والفصائل الموالية لها يقع في إدلب، لذا فإن من المصلحة أن تسارع الولايات المتحدة بالتحرك في حلب، قبل أن تكون مواجهة بخيارات أكثر صعوبة، حال سقوط حلب وانتقال المعارك إلى إدلب.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثِرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O.Box: 24/47

Beirut - Lebanon